



واقع الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية - مبادرة التمكين الاقتصادي (ممثل شركة البحر الأحمر الدولية نموذجاً)

أحمد عتيق عويض الحمدي
مدير جمعية سكن للتنمية الأسرية

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية، وذلك من خلال تناول تجربة ميدانية للشراكة الرباعية بين جمعية سكن للتنمية الأسرية، جامعة تبوك، شركة البحر الأحمر الدولية، وبلدية أملج تحت مسمى (مبادرة التمكين الاقتصادي)، ولتحقيق هدف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أداتين لجمع البيانات، استمارة استبيان كأداة كمية ومقابلة كأداة كيفية، وذلك بتطبيق الأولى على عينة مكونة من (45) من الشباب هم مجتمع الدراسة من المستفيدين من دبلوم البستنة المقدم من جامعة تبوك بالشراكة مع جمعية سكن للتنمية الأسرية، وتطبيق الأخرى على عينة مكونة من (10) من الموظفين والعاملين في المبادرة، وقد توصلت الدراسة إلى اتفاق غالبية أفراد عينة الدراسة نجاح المبادرة، وأنها سوف تستمر لسنوات قادمة، وأنها تعتبر بداية لمشروعات ومبادرات أكبر تنموية مستدامة، وأنها تحقق للأفراد استقراراً مالياً واجتماعياً ونفسياً ولأسرهم، وقد أوصت الدراسة بإجراء بحوث ودراسات لتوثيق تجارب ناجحة لمبادرات مماثلة، وإبرام مبادرات أخرى بين جمعية سكن للتنمية الأسرية ومؤسسات أخرى لتحقيق أهداف مجتمعية مختلفة، ودراسة رأي المجتمع حول فاعلية المبادرات والشراكات التي تتم بين الجمعيات الخيرية ومؤسسات المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الشراكة المجتمعية، مؤسسات المجتمع، الجمعيات الخيرية، مبادرة التمكين الاقتصادي.



The Reality of Community Partnership between Community Institutions and Charities - Economic Empowerment Initiative (The Red Sea International Company nursery is an example)

Ahmed Atiq Awaid Al-Hamdi
Director of Sakan Association for Family Development

ABSTRACT

This study aimed to investigate the reality of community partnerships between societal institutions and charitable associations by conducting a field study of a quadrilateral partnership involving “Sakan” Association for Family Development, Tabuk University, Red Sea International Company, and Umluj’s Municipality, operating under the banner of the "Economic Empowerment Initiative". In order to accomplish the study's objectives, the researcher followed a descriptive-analytical methodology, employing two data collection tools: a quantitative questionnaire and qualitative interviews. The former was administered to a sample of 45 young individuals who constituted the study's community, beneficiaries of the Horticulture Diploma offered by Tabuk University in collaboration with “Sakan” Association for Family Development. And interviews were administered to a sample of 10 employees and participants in the initiative.

The study found that the majority of the sample participants agreed on the success of the initiative, its expected continuity in the coming years, and its role as a starting point for larger, sustainable developmental projects and initiatives. The initiative was found to provide financial, social, and psychological stability for individuals and their families. The study recommended further research and studies to document successful experiences of similar initiatives and to establish additional initiatives between “Sakan” Association for Family Development and other institutions to achieve various societal goals. It also suggested examining community opinions regarding the effectiveness of initiatives and partnerships between charitable associations and societal institutions.

Keywords: Community Partnerships, Societal Institutions, Charitable Associations, Economic Empowerment Initiative.



المبحث الأول

المدخل إلى الدراسة:

أولاً: مشكلة الدراسة وأهميتها:

وفق الرؤية الإسلامية فإن المسؤولية المجتمعية تنطلق من التكافل المجتمعي، وهي ليست تفضلاً من جهة على الأخرى، وإنما هي ضمان لتعزيز الحقوق المجتمعية؛ لذلك فإن هذه الرؤية نحو المسؤولية المجتمعية تسهم في دعم وتعزيز البنى المجتمعية التي لا تقتصر آثارها الإيجابية على الأطراف المستفيدة بشكل مباشر، بل تتعدى ذلك إلى الشركات المساهمة بطرق متعددة ينتج عنها نشوء علاقة منفعة متبادلة مستدامة بين الأطراف المجتمعية كلها، بهدف تحقيق الرفاه الاجتماعي والاستقرار والأمن المجتمعي بكافة جوانبه الفكرية، الصحية، الاقتصادية، والتعليمية.

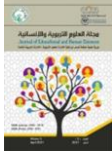
وتؤدي المنظمات الخيرية أو القطاع غير الربحي أدواراً كثيرة ذات أثر في جميع أنحاء العالم؛ حيث تعمل على تحسين الاقتصاد من جهة، ومن جهة أخرى فهي تعمل على رفع مستوى الإنتاجية من خلال توفير فرص عمل للفئات المحتاجة لمواجهة الفقر، وبناءً على هذا الدور المحوري للقطاع غير الربحي فإن تكامله مع القطاعين الحكومي والخاص يساهم بشكل أكبر في تعزيز رفاهية المواطن ودعم التنمية، حيث يمكن أن يكون القطاعين الحكومي والخاص مصدراً قوياً لمساعدة المجتمعات من خلال التبرع للجمعيات الخيرية، كما تساهم هذه المساندة التي تقدمها شركات القطاع الحكومي والخاص في جذب المسؤولين اجتماعياً وزيادة الوعي حول القضايا التي تتعلق بقطاع كبير من المجتمع، ويعزز تخصيص الوقت للشراكة المجتمعية أيضاً معنويات الموظفين سواء بالقطاع الحكومي أو الخاص أو غير الربحي، ويحسن الصورة المجتمعية للشركات (اليوسف، 2018).

وفي ظل التحديات التي يواجهها القطاع غير الربحي والتنافس المحمود بين الجمعيات الخيرية لجذب أكبر عدد ممكن من الداعمين وتحقيق النمو المستدام، فضلاً عن التأثير السلبي للركود الاقتصادي العالمي على العمل الخيري، نجد المنظمات التي تتمتع بدرجات عالية من المسؤولية المجتمعية تدرك أهمية الشراكة المجتمعية مع القطاع غير الربحي؛ ما يجعل من الضرورة بناء وتعزيز الشراكات الاستراتيجية وتبادل الموارد والمعرفة من خلال أفضل الممارسات لضمان قدرة المؤسسات الخيرية على تحقيق أهدافها بأقل تكلفة وضمان استدامة مواردها، وتعتبر الشراكات في العمل الخيري مطلباً مهماً لتوفير الأموال اللازمة والنفقات المعقولة حتى تتمكن هذه المؤسسات الخيرية من تحقيق أهدافها وتلبية احتياجات المستفيدين منها وتحسين خدماتها والاستعداد للاستدامة المالية (عبد ربه، 2014).

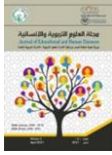
ويعتبر القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية قطاعاً مهماً، استمد أهميته وتطور وازدهر بمرور السنوات ازدهاراً واضحاً، حيث ساهمت عائدات النفط في فترة السبعينيات من القرن الماضي في تقديم الدعم المالي برامج الرعاية الاجتماعية، لتقوم دور الرعاية الاجتماعية بدورها في سد احتياجات المجتمع، ثم تطور القطاع غير الربحي تطوراً ملحوظاً حتى دُعِم دوره بشراكات مؤسسات المجتمع معه لضمان تحقيق أفضل استفادة ممكنة للمجتمع.

وقد اهتمت رؤية المملكة العربية السعودية 2030 بإطلاق أهداف ومقاييس تساهم في تنمية هذا القطاع من خلال معرفة أثر البرامج والخدمات التي تقدمها المؤسسات غير الربحية، وتجلّى ذلك في الأهداف قصيرة المدى التي وضعتها رؤية 2030، حيث ارتفاع عدد مقاييس الأثر الاجتماعي لأكثر من ثلثي برامج المؤسسات غير الربحية، وذلك لتشجيع القطاع الحكومي والخاص على التعرف على أثر تلك المؤسسات، وكذلك الأهداف بعيدة المدى، حيث تطمح المملكة نحو زيادة أثر القطاع غير الربحي في الناتج المحلي من 0.3% إلى 5%، ولزيادة المشروعات ذات الأثر الاجتماعي من 7% إلى 33% (الدويش والمزيد، 2020).

والتعليم الجامعي أحد أبرز العناصر الأساسية في توفير الدعم للتنمية البشرية في المجتمع، حيث لا يوفر فقط المهارات الأساسية لسوق العمل، بل يساعد في خدمة المواطن؛ ولهذا من الضروري أن يكون هناك دمج بين العمل الأكاديمي وبين ممارسات الأنشطة المجتمعية من قبل الجامعات (القضيبي، 2021)، حيث تعد الشراكات بين الجامعات والمجتمع من المجالات ذات الاهتمام الأكاديمي والاجتماعي المتزايد، حيث ترى الجامعات والمجتمعات المحلية أن تلك المشروعات المشتركة تمثل فرص حقيقية لتحقيق أهداف مختلفة، والتي يمكن للمؤسسات الأكاديمية من خلالها إعادة تنشيط مهامها الأكاديمية، حيث تعتبر تلك المشروعات وسيلة للنهوض بأجنداتها الاجتماعية، وتصور الدراسات التي توثق هذه الشراكات والمبادرات على أنها مشروعات تفوق في كثير من الأحيان قدراتها (الأحمد، 2020).



ويشير الشهراني (2022) إلى أن الشراكة المجتمعية تُظهر مسؤوليات التعليم الجامعي والتزامه نحو المجتمع، وذلك من خلال ما تقدمه تلك الجامعات من برامج لخدمة المجتمع استجابةً لاحتياجاته ومتطلباته. وعلى ذلك تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع المشاركة المجتمعية بين الجمعيات الخيرية ومؤسسات المجتمع من خلال تناول تجربة (مبادرة التمكين الاقتصادي) الناجحة بين جمعية سكن للتنمية الأسرية، جامعة تبوك، شركة البحر الأحمر الدولية، وبلدية أمّالج. وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أهمية تعزيز دور إدارات خدمة المجتمع في مؤسسات القطاع الحكومي والخاص ومؤسسات القطاع غير الربحي في تنمية المجتمع من جوانب مختلفة اقتصادية، اجتماعية، صحية، وفي التعليم، وكذلك أهمية دور مؤسسات القطاع غير الربحي في تعزيز الانتماء والمواطنة في المجتمع. فقد استهدفت دراسة الموزان (2023) مناقشة وتحليل دور الجامعات في تعزيز مهارات محو الأمية الرقمية ودعم التعلم المستمر، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن تصور مقترح يهدف إلى اقتراح سبل لتفعيل الشراكة المجتمعية للجامعات بهدف تنمية مهارات محو الأمية. واستهدفت دراسة الشهراني (2022) التعرف على واقع إدارة برامج الشراكة المجتمعية في الجامعات السعودية، وقد أسفرت الدراسة عن اقتراح استراتيجي لتطوير إدارة برامج الشراكة المجتمعية في الجامعات السعودية في ضوء نموذج الإدارة الاستراتيجية للبرنامج. كما استهدفت دراسة القضيب (2021) التعرف على واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ومتطلبات تحقيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم وتلط المؤسسات، وكذلك معوقات تطبيق تلك الشراكة، وأسفرت نتائج الدراسة عن أن جامعة القصيم تسعى للتعاون مع مؤسسات المجتمع لمساعدة الحكومة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالمجتمع، وأن الجامعة تقدم برامج دورية لتعزيز الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع، وأنها تتشارك مع تلك المؤسسات لتقديم خدمات توعوية وثقافية للمجتمع المحلي. واستهدفت دراسة اليوسف (2018) التعرف على واقع الشراكة الاستراتيجية في الجمعيات والمؤسسات الخيرية المتخصصة في مجال رعاية الأيتام، ومدى فاعليتها، ودورها في تحقيق أهداف الخطط الاستراتيجية لتلك الجمعيات والمؤسسات، وذلك بتناول دور الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام (إنسان) كنموذج قائم وما حققته من نتائج خلال عام 2018، وأسفرت نتائج الدراسة عن أن أسباب ضعف الشراكات في جمعيات رعاية الأيتام هو عدم وجود إدارة مختصة، وكذلك عدم وجود موظفين مؤهلين في الجمعيات لبناء الشراكات مع القطاعات الأخرى. بينما استهدفت دراسة عبد الحسيب (2017) تفعيل دور عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية للشراكة المجتمعية في ضوء بعض النماذج العالمية، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن وضع رؤية مقترحة لتفعيل تلك العمادات من خلال التوعية بأهمية الشراكة، والشراكة التعليمية، والتأهيل والتدريب، والاستشارات العلمية، والشراكة البحثية، والخدمة العامة. واستهدفت دراسة السند (2017) دراسة وتحليل الأدوار التخطيطية والتنسيقية والابتكارية التي تقوم بها الجمعيات الخيرية في تعزيز الانتماء الوطني لدى المستفيدين من خدماتها، وقد أوصت الدراسة بضرورة تكثيف الدورات التدريبية للعاملين بالمؤسسات الخيرية لتعزيز الانتماء الوطني للمستفيدين من المشروعات والبرامج التي تقدمها تلك المؤسسات. في حين أشارت دراسة الدلامي وجاد (2017) إلى أبرز الشراكات التي تمت بين جامعات المملكة العربية السعودية والمؤسسات والهيئات غير الربحية، ومنها شراكة جامعة الملك فيصل مع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، جمعية فتاة الأحساء، مشروع الأمير محمد بن فهد للمناهج التعليمية، جمعية الأمير فهد بن سلمان الخيرية، وجمعية البر بالأحساء. يتضح مما سبق أن غالبية الدراسات قد استهدفت إما التعرف على واقع الشراكة المجتمعية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، أو تقديم اقتراحات ومشروعات لتفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع لتحقيق أهداف متنوعة، بينما تطرقت دراسة الدلامي وجاد (2017) إلى تقديم نماذج لأبرز الشراكات الناجحة بين جامعات المملكة متمثلة في جامعة الملك فيصل وعدد من الجمعيات والمؤسسات الخيرية، وهو ما يتشابه مع الدراسة الحالية، حيث تقدم الدراسة الحالية نموذج ناجح للشراكة المجتمعية (مبادرة التمكين الاقتصادي).



ثانيًا: أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها النظرية من تناولها لفئة مهمة من المجتمع السعودي، وهم الشباب، حيث إنهم مستقبل المملكة، وتبرز تلك الأهمية من كون الشراكة المجتمعية أحد التوجهات المستقبلية للجامعات ضمن رؤية 2030 نحو تطوير مهارات الشباب السعودي وتمكينهم؛ مما يعود بالنفع على أنفسهم والمجتمع. كما تتمثل أهميتها العملية في تقديم مقترحات وتوصيات قد تكون ذات فائدة حول تطوير الشراكة المجتمعية بين الجامعات السعودية والجمعيات الخيرية المتخصصة في مجالات اجتماعية أخرى من مجالات القطاع غير الربحي، حيث تتناول الدراسة الشراكة الرباعية بين جمعية سكن للتنمية الأسرية، جامعة تبوك، شركة البحر الأحمر الدولية وبلدية أملج (مبادرة التمكين الاقتصادي).

ثالثًا: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في التعرف على واقع الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية. وينبثق من هذا الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية:

- التعرف على تأثير الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية على المجتمع.
- التعرف على متطلبات الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية.
- التعرف على دور الجمعيات الخيرية في تنمية المجتمع.
- التعرف على العوامل المساهمة في تفعيل الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية.
- التعرف على التحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية.

رابعًا: تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة عن تساؤل رئيسي يتمثل في:

ما واقع الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية؟
وللإجابة عن التساؤل الرئيس لابد من الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية:

- ما تأثير الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية على المجتمع؟
- ما متطلبات الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية؟
- ما دور الجمعيات الخيرية في تنمية المجتمع؟
- ما العوامل المساهمة في تفعيل الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية؟
- ما التحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية؟

خامسًا: مصطلحات الدراسة:

- الشراكة المجتمعية:

هي "اتفاقية بين مؤسسة مالية لتنمية المجتمع وشريك مجتمعي لتقديم خدمات التنمية أو القروض أو الاستثمارات في الأسهم لمنطقة استثمارية أو مجموعة سكانية مستهدفة" (القضيبي، 2021، ص: 24) ويُقصد بمصطلح الشراكة المجتمعية في الدراسة الحالية "الشراكة الرباعية بين جمعية سكن للتنمية الأسرية، جامعة تبوك، شركة البحر الأحمر الدولية، وبلدية أملج تحت مسمى (مبادرة التمكين الاقتصادي) لمنح مجموعة من الشباب دبلوم في البستنة من جامعة تبوك ينتهي بالتوظيف في شركة البحر الأحمر الدولية بهدف تحسين معيشتهم.

- الجمعيات الخيرية:

هي "مؤسسة غير ربحية تتبع للمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، تقوم على إشباع احتياجات الأسرة السعودية، وترتبط بمجموعة من النظم والمعتقدات والعادات والممارسات، وتتوفر فيها أربعة عناصر أساسية، موارد مادية، موارد بشرية، مصدر القرار، والتحويل" (السند، 2017، ص: 8). ويُقصد بالجمعيات الخيرية في الدراسة الحالية المؤسسات المجتمعية التي تهدف إلى تنمية المجتمع ولا تسعى لتحقيق ربح متمثلة في "جمعية سكن للتنمية الأسرية" إحدى أطراف الشراكة الرباعية في مبادرة التمكين الاقتصادي".



– مبادرة التمكين الاقتصادي:

هي مبادرة مميزة نفذتها جمعية سكن للتنمية الأسرية، حيث تم ترشيح (45) شاب من مستفيدي الجمعية للحصول على دبلوم في تخصص البستنة من جامعة تبوك، حيث حصل المستفيدين على تدريب عملي في مشاتل بلدية محافظة أملج، ثم تم توظيفهم في شركة البحر الأحمر الدولية.

سادسًا: الإطار النظري:

1. الشراكة المجتمعية:

– أهمية الشراكة المجتمعية:

تلعب الشراكة المجتمعية دورًا فعالاً في عملية التغيير، وكذلك التنمية في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتكنولوجية على مستوى الفرد والمؤسسات، كما تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تفيد الشراكات المجتمعية جميع أطرافها، وتعزز المجتمع، كما تعزز القدرة على النمو وتوجيه المؤسسات في العديد من الاتجاهات المختلفة، حيث تستفيد المؤسسات غير الربحية الأكثر نجاحًا من علاقاتها لإنشاء شراكات مجتمعية، ويمكن أن تؤدي الشراكات المجتمعية القوية إلى فرص تمويل جديدة للمؤسسات غير الربحية (بدحي، 2021).

وتشير دراسة معاري (2018) إلى أن المشاركة المجتمعية لها دورًا فاعلاً في عملية التنمية ومعالجة المشكلات والصعوبات وزيادة التعاون والتنسيق بين مختلف عناصر المجتمع.

– أهداف الشراكة المجتمعية:

للشراكة المجتمعية أهداف عديدة تتعلق بأطراف الشراكة، ويقسم الهجلة (2022) تلك الأهداف إلى أهداف تتعلق بالمؤسسات غير الربحية، وأهداف تتعلق بمؤسسات القطاع الحكومي والخاص، وأهداف مشتركة على النحو التالي:

الأهداف الخاصة بالمؤسسات لغير الربحية: وتتمثل في تعزيز الشفافية، تعزيز الأداء وجمع الطاقات، تطوير مهارات العاملين في المنظمات وتخفيض وترشيد تكاليف المنظمات، تعزيز إيرادات المنظمات وتنشيطها، وتشجيع المؤسسات غير الربحية على ابتكار برامج جديدة وتحقيق مؤشرات عالية الأداء.

الأهداف الخاصة بمؤسسات القطاع الحكومي والخاص: وتتمثل في تحقيق المسؤولية المجتمعية وتبادل الخبرات وتسهيل مجالات الخدمات، تحقيق قيمة أفضل لبرامج المسؤولية المجتمعية، وتشجيع الشركات على الشراكة مع قطاع المؤسسات غير الربحية.

الأهداف المشتركة: وتتمثل في تحقيق التكامل بين المورد المالي والبشري من أجل تنفيذ خطط التنمية، وأيضًا من أجل تفعيل برامج المسؤولية المجتمعية التي تعجز بعض الدول عن توفيرها للمواطنين من خدمات صحية أو اجتماعية أو تعليمية، تحقيق التعاون المشترك الذي ينتج عنه تبادل للخبرات وتكامل للجهود، وأيضًا المشاركة في البرامج التنموية وقياس نتائجها، وكذلك تحسين العمل ورفع الإنتاجية وتحويل عملية التنافس إلى تكامل من أجل تحقيق أهداف أكبر للمجتمع وتعزيز النمو الاقتصادي للدول.

– خصائص الشراكة المجتمعية:

الشراكة ما هي إلا وسيلة أو أداة لتنظيم علاقات مستقرة ما بين مؤسستين أو أكثر، ويتطلب تحقيق أهدافها جملة من الخصائص تتمثل في التقارب والتعاون المشترك، حيث لا بد من الاتفاق حول أدنى المرجعيات المشتركة التي تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة، تحقيق العلاقات المتكافئة بين المتعاملين والمرنة من أجل تحقيق الأهداف المشتركة، الاتفاق طويل أو متوسط الأجل بين طرفين أو أكثر كل منهم ينتمي لقطاع مختلف لممارسة نشاط معين داخل المجتمع، وقد يكون الطرف المستفيد شخصية معنوية عامة أو خاصة، ألا تقتصر الشراكة على تقديم حصة في رأس المال أو الخدمات، بل يمكن أن تتم من خلال تقديم خبرة أو نقل تكنولوجيا أو معرفة... وغيرها، وكذلك لا بد أن يكون لكل طرف الحق في إدارة مشروع الشراكة -إدارة مشتركة-، وأن يكون التقارب والتعاون قائم على أساس الثقة وتقاسم المخاطر بغية تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة، والتقاء أهداف المتعاملين على الأقل في مجال النشاط المعني بالتعاون والتي ينبغي أن تؤدي إلى تحقيق نوع من التكامل والمعاملة المماثلة على مستوى مساهمات الشركاء، وكذلك تنسيق القرارات والممارسات المتعلقة بالنشاط المعني بالتعاون (بومحروق، 2017).



– متطلبات بناء الشراكة المجتمعية:

من أهم المتطلبات التي تؤدي إلى قيام الشراكة المجتمعية ما أشار إليه قاشي وسعدي (2018) من ندرة الموارد أو محدوديتها سواء كانت طبيعية، مالية، بشرية، تكنولوجية، أو مهارات وخبرات، الحتميات التنظيمية التي قد تتطلب من المؤسسة أو الوكالة المعنية تشكيل شراكة، عدد الشراكات التي ترتبط بها المؤسسة والذي يلعب دورًا هامًا في تحديد قدرة المؤسسة على التكيف مع متطلبات الشراكة، مدى توافر الثقة والمعرفة بين الشركاء والملائمة التي يقصد بها مجموعة الممارسات المشتركة أو الثقافة المشتركة بين الشركاء.

ويرى الشريف ومصطفى (2020) أنه يمكن أن تبدأ الشراكات المجتمعية بعلاقة شخصية أو تجارية أو برنامج تطوعي للموظفين، وبغض النظر عن كيفية بدايتها؛ فإنه يجب تنظيمها للتأكد من أن كل جانب يعرف دوره ويوافق عليه، وقد تستغرق الشراكات المجتمعية وقتًا طويلاً لتتشكل، ولكنها يمكن أن تنمو لتصبح من أفضل فرص التمويل للمؤسسات غير الربحية.

– نماذج رائدة للشراكة المجتمعية:

يعد المجتمع السعودي من أبرز المجتمعات التي تتبنى سياسات تنظم الشراكة المجتمعية على مستوى القطاعات كافة، ومن أبرز تلك القطاعات التعليم، السياحة، الصناعة، والتعليم العالي، وفيما يلي أبرز الشراكات الناجحة في المجتمع السعودي:

الشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص في ضوء رؤية 2030، حيث كان للقادة توقعات عالية بشأن العلاقة المتبادلة بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص، وقد أكدت دراسة الغامدي (2018) على فاعلية هذه الشراكة في توظيف العديد من الخريجين.

الشراكة بين جامعة الملك فيصل مع عدد من الجهات، مثل الغرفة التجارية بالأحساء، جمعية الأمير فهد بن سلمان الخيرية، جمعية البر بالأحساء، ومركز جلوي بن عبد العزيز بن مساعد لتنمية الطفل (الدلامي وجاد، 2017).

فرص الشراكة بين القطاع الربحي وبرنامج التحول الوطني لتعزيز رؤية المملكة 2030، حيث يقدم برنامج التحول الوطني بالمملكة عدد من المبادرات للشراكة بين العديد من المؤسسات والقطاعات مع القطاع غير الربحي لدعم الأنشطة المجتمعية التي تفيد المجتمع السعودي ككل على مستوى جميع المجالات، ومنها وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، ووزارة العدل، وذلك لدعم الطلاب، رواد الأعمال، الباحثين وأصحاب المشروعات، والشركات الرقمية الناشئة.

2. التمكين الاقتصادي:

– مفهوم التمكين الاقتصادي:

يُعرف التمكين الاقتصادي بأنه القدرة على اتخاذ القرارات التي تنطوي على السيطرة على الموارد المالية وتخصيصها (Golla et al., 2011).

وهو من المفاهيم الحديثة التي ظهرت في تسعينات القرن الماضي مرتبطاً بالمرأة، ويُعرف بتمكين الأفراد والتخلص من جميع مظاهر التمييز، وتمليك الأفراد عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكذلك المعرفية، والتمكين من أجل التأثير في العملية التنموية (كشروود ومرزوقي، 2019).

ويشير نبيل (2018) إلى أنه من الأدوات الهامة التي تساعد في تحقيق الفعالية الذاتية لدى الأفراد، وكذلك زيادة مستوى الوعي والإدراك لديهم، وتحقيق الكفاءة الاجتماعية والاقتصادية وتحسين دافعيّتهم من خلال الحصول على دخل ثابت والمساعدة في إقامة المشروعات الإنتاجية.

ويُعرفه الباحث بأنه تمكين الأفراد والمجتمعات من اكتساب القوة الاقتصادية لتحسين حياتهم، وهو يعكس القدرة على اتخاذ وتنفيذ القرارات التي تشمل إدارة وتوزيع الموارد، ويتميز بتأثيره المباشر على النمو الاقتصادي للمجتمع.

– أهمية التمكين الاقتصادي:

إن تمكين الشباب اقتصاديًا عاملاً أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة في أي مجتمع؛ فالشباب الذين يتم تدريبهم على المهارات الحياتية وتمكينهم اقتصاديًا يكونوا مجهزون بشكل أفضل للمساهمة بشكل إيجابي في مجتمعاتهم والمشاركة في عمليات صنع القرار التي تؤثر على حياتهم، كما أن التمكين الاقتصادي يعزز من أداء الشباب من خلال تمكينهم وبناء قدرتهم على اتخاذ القرارات ومساعدتهم على حسن التصرف في مشكلاتهم وحياتهم، وكذلك



يساهم في حصول الشباب على المكانة التي يستحقونها (عوض، 2019).

– أهداف التمكين الاقتصادي:

يهدف التمكين الاقتصادي كما يشير الزيايدي (2020) إلى عدم اعتبار الفقراء والمحرومين اجتماعيًا عبئًا على أسرهم ومجتمعهم، وعدم تعريضهم للتفرقة أو التمييز في شتى المجالات، الأخذ بعين الاعتبار أن الفئة المستهدفة لديها قدرات كبيرة تحتاج إلى استكشاف وتطوير من خلال زيادة وعي الأفراد بحقوقهم وحماية تلك الحقوق، التحول من نهج المساعدة الغوثية إلى مزيج من الدعم التنموي والدعم القائم على السوق، النظر إلى الفقراء باعتبارهم جهة فاعلة اقتصادية محتملة في سلسلة القيمة، النظر بعناية في التوازن بين الأداء الاجتماعي والاقتصادي والمالي، الاعتماد على العمل الحر وخلق فرص العمل، وصول الأفراد إلى الموارد الاقتصادية، وتنشيط دور المجتمع المدني، والقدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية ودعم أفكار المشروعات المتجددة وتنمية روح المبادرة.

– متطلبات نجاح التمكين الاقتصادي:

- لضمان نجاح التمكين الاقتصادي للأفراد تشير دراسات (عوض، 2019؛ والبريري، 2012) إلى عدد من المتطلبات التي تضمن إذا ما توافرت نجاح عملية التمكين الاقتصادي، وتلك المتطلبات هي:
- السماح للأفراد بالتفكير فيما هو أبعد من مجرد البقاء اليومي المباشر، وممارسة قدر أكبر من السيطرة على مواردهم وخياراتهم الحياتية من خلال تمكين الأسر من اتخاذ قراراتها الخاصة بشأن الاستثمار في الصحة والتعليم، وخوض المخاطر من أجل زيادة دخلها.
- تمكين الشباب من خلال عمليات يتم تطويرها في إطار أنشطة وبرامج المؤسسات التي يتم التخطيط لها من خلال أهدافها أو ممارساتها أو المشاركة فيها أو تنفيذها من قبل الشباب (التمكين التوزيعي، التمكين الإجرائي) لبناء قدراتهم، وهذه الأنشطة والبرامج غالبًا ما يمثلها الشباب في عملية التعلم والانضمام والتعزيز.
- تزويد الشباب بالمعرفة والموارد والمهارات اللازمة لتمكينهم من القيام بدورهم في الاقتصاد.
- تغيير اتجاهات الشباب لتمكينهم من الحصول على حقوقهم والوفاء بالتزاماتهم.
- توجيه الاهتمام بالشباب من خلال وضع سياسات وبرامج خاصة تركز على القدرات والفرص الاقتصادية والاجتماعية وتمكين الفئات المهمشة.
- تدريب الشباب على المهارات اللازمة لسوق العمل، ويتم تحقيق ذلك من خلال التعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.
- تنمية المهارات القيادية لدى الشباب ليكون لهم تأثير أكبر في المواقف أو الحلول.
- مساعدة الشباب على تقديم أفضل الاقتراحات أو الحلول لمشكلات كالبطالة ومحتنها.

– نماذج لبرامج التمكين الاقتصادي في المملكة العربية السعودية:

برنامج المحفزات الوظيفية للقطاع غير الربحي، حيث اتضحت جهود وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في مبادرة تأهيل القوى العاملة، ويسعى البرنامج إلى تحقيق تكاملاً واضحاً بين أهداف الموارد البشرية وأهداف التنمية الاجتماعية، حيث يساهم في خلق آلاف الوظائف النوعية التي تعمل على استنباط الكفاءات المتفوقة واستقطاب المزيد منها إلى القطاع غير الربحي.

مؤسسة محمد بن سلمان "مسك"، وهي مؤسسة غير ربحية أسست عام 2011 لتشجيع الشباب على التعلم وتنمية المهارات القيادية لديهم، من أجل مستقبل أفضل، حيث تعمل المؤسسة على مساعدة الشباب في أنحاء المملكة وتوفير الوسائل المتنوعة لرعاية الموهوبين منهم واستغلال الطاقات الإبداعية وتمكينها، وخلق بيئة صحية لنموها، وقد ركزت "مسك" على قطاعين مهمين هما التعليم وريادة الأعمال كمجالين أساسيين، والعلوم التقنية كمجال مساند، وذلك من خلال تصميم البرامج والشراكات مع المنظمات المحلية والعالمية لدعم جهود بناء المجتمع المتقدم القائم على المعرفة.

وأبرز برامج دعم توظيف الشباب التي تقدمها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، هي جدارات، وساعد.

3. النظريات المفسرة للدراسة:

– النظرية البنائية الوظيفية:

تولي النظرية البنائية الوظيفية اهتمامًا كبيرًا بالمجتمع، ونادت بأن كل مؤسسة أو منظمة هي جزء من المجتمع،



حيث يرى دوركايم Durkheim وبارسونز Parsons -أبرز روادها- أن المجتمع الواحد يشارك في نموه جميع عناصره، من أفراد أو مؤسسات، فقد وظّف دوركايم النظرية بطريقة عامة من خلال الإجابة عن سؤال "ما هي الأدوار الوظيفية التي قامت بها الحقائق الاجتماعية بالمحافظة على النظام الاجتماعي كنظام كلي؟"، وتذهب النظرية إلى أن كافة أفراد المجتمع يقومون بأداء العديد من الوظائف المتنوعة، حيث لكل فرد بالمجتمع وظيفة مهمة داخل مجتمعه الذي يعيش فيه، ويهدف من هذه الوظيفة خدمة المصالح العامة داخل النسق الاجتماعي (غربي وقلواز، 2016).

ويمكن تفسير العمل الخيري بالمجتمع بمشاركة المؤسسات والشركات شكل مباشرة في تلك الأعمال من أجل الحفاظ على مكانتها وتأدية دورها المجتمعي، حيث الوظيفة الأساسية للنظام هي إعادة التوازن للحفاظ على المجتمع من خلال مشاركة جميع مؤسساته وأفراده.

- النظرية الوظيفية:

يشير أنصار النظرية إلى وظائف العلاقات داخل شبكة العلاقات الاجتماعية التي تحيط بالفرد، والتي تساعد في مساندة الفرد في مواجهة الظروف الصعبة في بيئته، حيث تركز النظرية على تعزيز السلوكيات المتداخلة في شبكة العلاقات الاجتماعية، نتيجة التفاعل القائم بين أفراد المجتمع الواحد بهدف المشاركة في تنمية المجتمع والنهوض بمكانته، وتحقيق احتياجات أفراد (مقدم وكيلاوي، 2015).

وفي ضوء النظرية الوظيفية يمكن تفسير العمل الخيري كرمز للتكافل والتعاون الاجتماعي بين الأفراد والمؤسسات التي تسعى إلى تحقيق الوحدة الاجتماعية، بما يضمن للفرد اكتساب مهارات معينة، وتحقيق ذاته والاحترام من قبل المجتمع.

4. مبادرة التمكين الاقتصادي:

فيما يلي عرض لتجربة الشراكة بين جمعية سكن للتنمية الأسرية، جامعة تبوك، شركة البحر الأحمر الدولية، وبلدية أملج تحت مسمى "مبادرة التمكين الاقتصادي"، حيث تعمل شركة البحر الأحمر الدولية للتطوير على تطوير الوجهة السياحية الدولية الرائدة في المملكة العربية السعودية، وتسعى إلى وضع معايير جديدة للتنمية المستدامة، وفي هذا الصدد تم تفعيل مبادرة التمكين الاقتصادي.

وهي إحدى المبادرات التي نفذتها جمعية سكن للتنمية الأسرية، حيث تم اختيار (45) شاب من أجل الحصول على دبلوم في تخصص البستنة بالمشاركة مع جامعة تبوك، حيث تم إعداد هذا الدبلوم خصيصاً من أجل الشباب المستفيدين، حيث تم تدريب المستفيدين في مشاتل بلدية محافظة أملج -أحد الشركاء، وقد أسفر عن تلك المبادرة توظيف المستفيدين في شركة البحر الأحمر الدولية.

- المشاركين في المبادرة:

شارك في مبادرة التمكين الاقتصادي أربعة أطراف، هم:

1. جمعية سكن للتنمية الأسرية بأملج (المشرف العام على المبادرة).
2. جامعة تبوك: وهي مسؤولة عن إعداد الدبلوم المخصص للمستفيدين من المبادرة، ويتضمن الدبلوم دراسة نظرية وتطبيقية حول البستنة وزراعة الشتلات، والتدريب على مبادئ المحادثة باللغة الإنجليزية ومهارات إدارة المشاتل.
3. بلدية أملج: أتاحت المشاتل الزراعي من أجل التدريب.
4. شركة البحر الأحمر الدولية: وتمثل دورها في توظيف المستفيدين من المبادرة. وقد تولت أوقاف العرادي الخيرية التمويل المالي اللازم للتدريب وتأهيل الشباب بالمبادرة.

- أهداف المبادرة:

هدفت المبادرة إلى ما يلي:

- توفير فرص التدريب والتوظيف للشباب في مدينة أملج.
- توفير فرص عمل في مشاتل الموقع الذي تبلغ مساحته مليون متر مربع، وبدعم من بلدية أملج، حيث تقوم شركة البحر الأحمر الدولية وجمعية سكن بتوفير التدريب الذي سيزود سكان مدينة أملج بالمهارات التي يحتاجونها للعمل بالبستنة.
- تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة للمملكة.



مبادرات إطلاق المبادرة:

تعمل مبادرة التمكين الاقتصادي على إشراك المجتمع المحلي، وتوفير الفرص للأشخاص الذين لم يكملوا تعليمهم الإضافي، وبدعم من الشركاء لتزويدهم بالمهارات التي يحتاجونها لتوفير احتياجات أسرهم بشكل أفضل، وتعزيز فرص عملهم في السوق الأوسع. وتعد المبادرة جزءًا من التزام شركة البحر الأحمر الدولية بمواءمة مشروع البحر الأحمر مع جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر للأمم المتحدة، وتمثل في مسؤوليتها الاجتماعية في خلق فرص عمل للمواطنين السعوديين، والتأكد من أن المجتمعات المحيطة بين أول المستفيدين من التطوير. كما أنها تقدم فرصًا للشباب لتطوير مهارات جديدة تساعد في زيادة دخلهم وبناء مسارات وظيفية جديدة ضمن مشروع البحر الأحمر.

آلية تنفيذ المبادرة:

تمت المبادرة وفق الخطوات التالية:

إجراء مقابلات لمدة يومين في شهر سبتمبر، حيث التقى المرشحون المقبولين للتدريب في حرم جامعة تبوك في أملج.

بعد إجراء توقيع الشراكة الرباعية بين جمعية سكن للتنمية الأسرية، جامعة تبوك، بلدية أملج، وشركة البحر الأحمر الدولية قامت الجمعية بمخاطبة أوقاف العرادي الخيرية من أجل التمويل الخاص بتكاليف تأهيل وتدريب الشباب المستفيدين من المبادرة، حيث قامت الأوقاف بالتمويل اللازم وتوقيع اتفاقية التمويل.

نتائج المبادرة:

احتفلت شركة البحر الأحمر الدولية والمنفذة لأحد أكثر مشروعات السياحة طموحًا في العالم بتخريج عدد (45) شاب مستفيد ضمن برنامج مشتل شركة البحر الأحمر الدولية بالتعاون مع جمعية سكن للتنمية الأسرية، وتم منح الشباب المستفيدين شهادات إتمام الدبلوم من كلية العلوم بجامعة تبوك، وقد أسفرت المبادرة بالفعل إلى تعيين (45) موظفًا جديدًا في مشروع مشتل شركة البحر الأحمر.

المبحث الثاني: الإطار الميداني للدراسة

المحور الأول: (الإجراءات المنهجية للدراسة)

أولاً: منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال التعرف على متغيرات الدراسة ووصفها وتحليل البيانات المتعلقة بالدراسة، والتي تم الحصول عليها من أفراد عينة الدراسة بالاعتماد على مصادرها الأولية من خلال أداتي الدراسة، والمتتمثلة في استمارة الاستبيان كأداة كمية، والمقابلة كأداة نوعية، والمصممين من أجل هذا الغرض عن طريق استخدام الأساليب والطرق الإحصائية بغرض الإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها والوصول إلى مقترحات حول تطوير الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية.

ثانياً: أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على نوعين من الأدوات، هما:

استمارة استبيان لجمع البيانات من عينة الشباب المستفيدين من دبلوم البستنة المقدم من جامعة تبوك بالشراكة مع جمعية سكن للتنمية الأسرية.

مقابلة لجمع البيانات من عينة الموظفين والعاملين في المبادرة.

وقد قام الباحث بإعداد أدوات الدراسة وفق الخطوات الآتية:

1. الأداة الأولى: استمارة الاستبيان:

الخطوة الأولى: تحديد موضوع استمارة الاستبيان والهدف من استخدامها للتأكد من قابليتها للقياس، وخصائص أفراد العينة الذين سيتم التطبيق عليهم، وقد حدد الباحث هدف الاستبيان في واقع الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية من خلال مبادرة التمكين الاقتصادي.

الخطوة الثانية: تحديد الإطار النظري والأدبيات ذات العلاقة التي تم الاستفادة منها في بناء الاستبيان، وقد تضمن الإطار النظري الرجوع إلى الدراسات السابقة ذات العلاقة، ومن أهمها:



- الإطار النظري للدراسة، ومعطيات ودراسات، وبحوث علمية أخرى ذات علاقة بموضوع الدراسة.
- الاطلاع على الدراسات السابقة والأدوات الأخرى ذات العلاقة، بهدف الاستفادة لصياغة عبارات الاستبيان وتحديد محاوره.
- الخطوة الثالثة:** تحديد محاور الاستبيان وعباراته، وقد نتج عن ذلك تحديد البيانات الأولية الخاصة بخصائص العينة، وكذلك عبارات الاستبيان التي تدور حول واقع الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية، وقد توصل الباحث إلى إعداد عبارات الاستبيان موزعة على (5) محاور، وقد راعى الباحث صياغة العبارات بطريقة سليمة، وواضحة، وألا تكون العبارات مركبة قدر المستطاع، وعلى هذا تم إعداد الاستبيان في صورته الأولية تمهيداً لإجراءات التحقق من الصدق والثبات.
- الخطوة الرابعة: إجراءات صدق الاستبيان:**
- للتحقق من صدق عبارات استمارة الاستبيان قام الباحث بحساب قيمة معامل الارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة، وذلك لتحديد مستوى الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، وتبين أن جميع معاملات الارتباط لجميع عبارات استمارة الاستبيان كانت ذات دلالة إحصائية عند مستويات معنوية (0.01)؛ ما يعني أن الأداة تتمتع بمستوى صدق مرتفع، وهي صالحة لأغراض الدراسة.
- الخطوة الخامسة: أوزان أداة الدراسة:**
- استخدم الباحث مقياس ليكرت الخماسي لتحديد مستوى الموافقة على أداة الدراسة، ويتكوّن من (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)
- الخطوة السادسة: إجراءات ثبات أداة الدراسة:**
- تم حساب معامل ثبات المقياس باستخدام معامل ألفا كرونباخ، وقد بلغت قيمة الثبات (0.994)، وهي قيمة ممتازة وأعلى من 0.7، وتوضح ارتفاع مستوى ثبات أداة الدراسة؛ مما يجعلها صالحة للتطبيق في الدراسة.
- 2. الأداة الثانية: المقابلة:**
- قام الباحث بإعداد مقابلة حول الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية، وقد اتبع الباحث في إعدادها الخطوات الآتية:
- الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة.
 - الاطلاع على الدراسات السابقة التي تتضمن مقابلات أجريت ذات علاقة بموضوع الدراسة.
 - تحديد أسئلة المقابلة.
 - وللتحقق من صدق أداة المقابلة، قام الباحث بعرضها على مجموعة من السادة المحكمين بجامعة تبوك، وعددهم (5) محكمين، لإبداء آرائهم وملاحظاتهم حول مدى اتفاق أسئلة المقابلة وارتباطها بموضوع الدراسة، وبناءً على درجة اتفاق المحكمين على كل سؤال ومدى ارتباطه بموضوع الدراسة، تم إعداد المقابلة في صورتها النهائية القابلة للتطبيق.
- أساليب تحليل البيانات:**
- استخدم الباحث للمعالجة الإحصائية برنامج الحزن الإحصائية SPSS، والأساليب الإحصائية الآتية:
- التكرارات والنسب المئوية لتتعرف على خصائص أفراد عينة الدراسة.
 - معاملات ارتباط بيرسون لحساب الاتساق الداخلي لاستمارة الاستبيان.
 - معامل ألفا كرونباخ لحساب ثبات استمارة الاستبيان.
 - المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتتعرف على مستوى الموافقة على عبارات استمارة الاستبيان.
- ثالثاً: مجالات الدراسة:**
- المجال المكاني:** مؤسسة سكن للتنمية الأسرية بمحافظة أملج.
 - المجال البشري:** طبقت الدراسة على عينة قوامها (45) من الشباب المستفيدين من دبلوم البستنة المقدم من جامعة تبوك بالشراكة مع جمعية سكن للتنمية الأسرية، بالإضافة إلى (10) موظف ومتعاون من العاملين بالمبادرة.
 - المجال الزمني:** هي الفترة الزمنية التي تم استغراقها لجمع البيانات من الميدان، خلال 9 أيام بدايةً من 1445\4\1هـ وحتى 1445\4\9هـ.



المحور الثاني: عرض وتحليل بيانات الدراسة والإجابة عن التساؤلات
أولاً: النتائج المرتبطة باستمارة الاستبيان:
1. النتائج المرتبطة بوصف عينة الدراسة:

جدول (1): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للخصائص الشخصية ن = 45

المتغير	الفترة	العدد	النسبة %
العمر	20 إلى أقل من 25 سنة	4	8.9
	25 إلى أقل من 30 سنة	18	40.0
	30 إلى أقل من 35 سنة	9	20.0
	35 إلى أقل من 40 سنة	14	31.1
المؤهل العلمي	ثانوي فما دون	36	80.0
	دبلوم	5	11.1
الخبرة السابقة في البستنة	بكالوريوس	4	8.9
	ليس لدى خبرة سابقة	35	77.7
	1 - 3 سنوات	7	15.6
	3 - 5 سنوات	3	6.7

يتضح من الجدول (1) ما يلي:

- غالبية أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم بين 25 إلى أقل من 30 سنة بنسبة (40%)، وأقل نسبة (4%) هي للذين تتراوح أعمارهم بين 20 إلى أقل من 25 سنة.
- غالبية أفراد عينة الدراسة حاصلون على مؤهل ثانوي فما دون بنسبة (80%)، يليها الدبلوم بنسبة (11.1%)، ثم البكالوريوس بنسبة (8.9%).
- غالبية أفراد عينة الدراسة ليس لديهم خبرات سابقة وبلغت نسبتهم (77.7%)، بينما هناك (15.6%) لديهم خبرة 1-3 سنوات، و(6.7%) لديهم خبرة 3-5 سنوات.

2. النتائج المرتبطة بالإجابة عن تساؤلات الدراسة:

- النتائج المرتبطة بالإجابة عن التساؤل الأول: "ما تأثير الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية على المجتمع؟"
- للإجابة عن هذا التساؤل تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبيانات محور تأثير الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية على المجتمع وللمحور ككل وجاءت النتائج كما يلي:

م	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
1	إن الشراكة المجتمعية تؤدي إلى تعزيز دور الشركات في المجتمع.	4.711	0.458	1	مرتفع جداً
2	تساعد على تعزيز القدرة على النمو وتوجيه مؤسسات المجتمع في العديد من الاتجاهات المختلفة.	4.689	0.468	2	مرتفع جداً
3	تؤدي الشراكات المجتمعية إلى فرص تمويل جديدة للجمعيات الخيرية.	4.689	0.596	3	مرتفع جداً
4	تساعد الشراكة المجتمعية في توفير موارد وفرص جديدة وتحقيق أهداف المؤسسات.	4.689	0.468	2	مرتفع جداً
5	من خلال الشراكة المجتمعية تطلق مؤسسات المجتمع العنان إلى الرؤى المشتركة، وتعزيز الموارد، والنهج الشامل الذي يؤثر بشكل إيجابي على المجتمع.	4.711	0.458	1	مرتفع جداً



مرتفع جداً

0.490

4.698

متوسط المحور

يتضح من الجدول (2) أنه عند دراسة عبارات محور تأثير الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية على المجتمع تبين أن جميع العبارات جاءت في مستوى الموافقة المرتفع جداً، وتبين أن هناك مستوى مرتفع جداً من درجة تأثير الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية على المجتمع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.698 بانحراف معياري 0.490، وهو ما يجيب عن التساؤل الأول للدراسة، وعند ترتيب العبارات من حيث درجة الأهمية النسبية (قيمة المتوسط الحسابي الأكبر) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة تبين أن عبارتي (إن الشراكة المجتمعية تؤدي إلى تعزيز دور الشركات في المجتمع، ومن خلال الشراكة المجتمعية تطلق مؤسسات المجتمع العنان إلى الرؤى المشتركة، وتعزيز الموارد، والنهج الشامل الذي يؤثر بشكل إيجابي على المجتمع) هما أكثر العبارات أهمية بقيمة متوسط حسابي 4.711 وانحراف معياري 0.458، وبدرجة موافقة مرتفعة جداً، بينما كانت عبارة (تؤدي الشراكات المجتمعية إلى فرص تمويل جديدة للجمعيات الخيرية) هي أقل العبارات أهمية بمتوسط حسابي 4.689 وانحراف معياري 0.596، وبدرجة موافقة مرتفعة جداً، ويشير ذلك إلى أن غالبية أفراد عينة الدراسة يرون أن الشراكة المجتمعية تفتح آفاقاً جديدة للرؤى المشتركة في المجتمع، وتعزز من دور الشركات فيه.

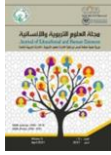
– النتائج المرتبطة بالإجابة عن التساؤل الثاني: "ما متطلبات الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية؟"

للإجابة عن هذا التساؤل تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور متطلبات الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية وللمحور ككل وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (3): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الموافقة والترتيب لعبارات محور (متطلبات الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية)

م	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
1	تحسين كفاءة المؤسسات الخيرية، وبناء مكائنها العامة، وتزويدها بالخبرة والمعرفة التي يمكنها استخدامها في المستقبل.	4.733	0.495	2	مرتفع جداً
2	يجب على الأشخاص المسؤولين في المؤسسة الخيرية أن ينظروا إلى ما هو أبعد من الرعاية أو التمويل.	4.733	0.495	2	مرتفع جداً
3	أن يمتلك القائمون خبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات.	4.733	0.447	1	مرتفع جداً
4	الوصول إلى جماهير أو شبكات أو جهات اتصال جديدة من خلال الشراكة وهذا يساعد في نشر رسالة المؤسسة الخيرية بشكل أكثر فعالية.	4.711	0.458	3	مرتفع جداً
5	مساعدة المؤسسات الخيرية على التعامل بشكل أفضل مع المنظمات في قطاع الشركات.	4.622	0.490	4	مرتفع جداً
	متوسط المحور	4.707	0.477		مرتفع جداً

يتضح من الجدول (3) أنه عند دراسة عبارات محور متطلبات الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية تبين أن جميع العبارات جاءت في مستوى الموافقة المرتفع جداً، وتبين أن هناك مستوى مرتفع جداً من درجة متطلبات الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.707 بانحراف معياري 0.477، وهو ما يجيب عن التساؤل الثاني للدراسة، وعند ترتيب العبارات من حيث درجة الأهمية النسبية (قيمة المتوسط الحسابي الأكبر) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة تبين أن عبارة (أن يمتلك القائمون خبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات) هي أكثر العبارات أهمية بقيمة متوسط حسابي 4.733 وانحراف معياري 0.447 وبدرجة موافقة مرتفعة جداً، بينما عبارة (مساعدة المؤسسات الخيرية على التعامل بشكل أفضل مع المنظمات في قطاع الشركات) هي أقل



العبارات أهمية بمتوسط حسابي 4.622 وانحراف معياري 0.490 وبدرجة موافقة مرتفعة جداً، ما يشير إلى أن أفراد عينة الدراسة يرون أن من أهم متطلبات الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية امتلاك القائمون الخبرة في تكنولوجيا المعلومات.

– النتائج المرتبطة بالإجابة عن التساؤل الثالث: "ما دور الجمعيات الخيرية في تنمية المجتمع؟" للإجابة عن هذا التساؤل تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور دور الجمعيات الخيرية في تنمية المجتمع وللمحور ككل وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الموافقة والترتيب لعبارات محور (دور الجمعيات الخيرية في تنمية المجتمع)

م	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
1	تساهم الشراكة المجتمعية في سد الفجوات التي تظهر في بنية المجتمع.	4.778	0.420	1	مرتفع جداً
2	تساعد الجمعيات الخيرية في تكافؤ الفرص حتى يتمكن الجميع من الوصول إلى الفرص لكسب لقمة العيش والحصول على حياة هادئة.	4.711	0.506	3	مرتفع جداً
3	تساعد الجمعيات الخيرية على تجاوز المواطنين للتحديات التي يواجهونها وتغيير حياتهم.	4.733	0.447	2	مرتفع جداً
4	تقوم الجمعيات الخيرية بتطوير برامج تكافح من أجل تلبية احتياجات الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط.	4.689	0.468	4	مرتفع جداً
5	تساعد الجمعيات الخيرية في إنشاء سياسة اقتصادية وحكومية تقدم حلاً ريادياً للفقير.	4.689	0.468	4	مرتفع جداً
6	تساعد الجمعيات الخيرية في توجيه الموارد الحكومية من خلال الحملات الإعلانية.	4.622	0.576	5	مرتفع جداً
	متوسط المحور	4.704	0.481		مرتفع جداً

يتضح من الجدول (4) أنه عند دراسة عبارات محور دور الجمعيات الخيرية في تنمية المجتمع تبين أن جميع العبارات جاءت في مستوى الموافقة المرتفع جداً، وتبين أن هناك مستوى مرتفع جداً لدور الجمعيات الخيرية في تنمية المجتمع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.704 بانحراف معياري 0.481، وهو ما يجيب عن التساؤل الثالث للدراسة، وعند ترتيب العبارات من حيث درجة الأهمية النسبية (قيمة المتوسط الحسابي الأكبر) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة تبين أن عبارة (تساهم الشراكة المجتمعية في سد الفجوات التي تظهر في بنية المجتمع) هي أكثر العبارات أهمية بقيمة متوسط حسابي 4.778 وانحراف معياري 0.420 وبدرجة موافقة مرتفعة جداً، بينما عبارة (تساعد الجمعيات الخيرية في توجيه الموارد الحكومية من خلال الحملات الإعلانية) هي أقل العبارات أهمية بمتوسط حسابي 4.622 وانحراف معياري 0.576 وبدرجة موافقة مرتفعة جداً، ويشير ذلك إلى أن غالبية أفراد عينة الدراسة يرون أن الشراكة المجتمعية لها دور كبير في سد الفجوات التي تظهر في بنية المجتمع.

– النتائج المرتبطة بالإجابة عن التساؤل الرابع: "ما العوامل المساهمة في تفعيل الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية؟" للإجابة عن هذا التساؤل تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور العوامل المساهمة في تفعيل الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية وللمحور ككل وجاءت النتائج كما يلي:



جدول (5): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الموافقة والترتيب لعبارات محور (العوامل المساهمة في تفعيل الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية)

م	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
1	تعد الشراكة مع المنظمات المجتمعية أمراً ضرورياً لنجاح برامج التنمية.	4.733	0.447	2	مرتفع جداً
2	تساعد الشراكة المجتمعية في تقديم الاستشارات العلمية لمؤسسات المجتمع.	4.667	0.477	5	مرتفع جداً
3	من خلال الشراكة المجتمعية يمكن تقديم مختلف البرامج التدريبية في مختلف التخصصات.	4.756	0.435	1	مرتفع جداً
4	تقديم برامج التعليم المستمر والإرشاد والتوجيه المهني.	4.689	0.557	4	مرتفع جداً
5	الشراكة المجتمعية تساهم في توظيف موارد المؤسسات للمجتمع.	4.667	0.564	6	مرتفع جداً
6	تساعد الشراكة في تنظيم البرامج التطوعية وفقاً لاحتياجات المجتمع.	4.711	0.506	3	مرتفع جداً
متوسط المحور		4.704	0.498	مرتفع جداً	

يتضح من الجدول (5) أنه عند دراسة عبارات محور العوامل المساهمة في تفعيل الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية تبين أن جميع العبارات جاءت في مستوى الموافقة المرتفع جداً، وتبين أن هناك مستوى مرتفع جداً من الموافقة حول العوامل المساهمة في تفعيل الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.704 بانحراف معياري 0.498، وهو ما يجيب عن التساؤل الرابع للدراسة، وعند ترتيب العبارات من حيث درجة الأهمية النسبية (قيمة المتوسط الحسابي الأكبر) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة تبين أن عبارة (من خلال الشراكة المجتمعية يمكن تقديم مختلف البرامج التدريبية في مختلف التخصصات) هي أكثر العبارات أهمية بقيمة متوسط حسابي 4.756 وانحراف معياري 0.435 وبدرجة موافقة مرتفعة جداً، بينما عبارة (الشراكة المجتمعية تساهم في توظيف موارد المؤسسات للمجتمع) هي أقل العبارات أهمية بمتوسط حسابي 4.667 وانحراف معياري 0.564 وبدرجة موافقة مرتفعة جداً، ويشير ذلك إلى أن أفراد عينة الدراسة يرون أهمية الشراكة المجتمعية لتقديم برامج تدريبية في مختلف التخصصات.

– النتائج المرتبطة بالإجابة عن التساؤل الخامس: "ما التحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية؟"

للإجابة عن هذا التساؤل تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور التحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية وللمحور ككل وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (6): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الموافقة والترتيب لعبارات محور (التحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية)

م	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
1	يركز القطاع الخاص على المجالات التي تحقق ربح.	4.733	0.495	3	مرتفع جداً
2	ضعف الموارد المالية التي يقوم القطاع الخاص بتخصيصها للجمعيات الخيرية.	4.667	0.640	6	مرتفع جداً
3	ضعف أنظمة الحوافز للقائمين بالعمل على الشراكة المجتمعية.	4.733	0.580	4	مرتفع جداً



مرتفع جدًا	5	0.688	4.733	4	غياب آليات التنظيم بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية.
مرتفع جدًا	1	0.367	4.844	5	الشركات لديها ثقافة تجنب المخاطر وفي ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة التي نواجهها اليوم.
مرتفع جدًا	2	0.420	4.778	6	الحاجة إلى بناء توافق في الآراء مع الشركاء قبل اتخاذ الإجراء.
	2	0.420	4.778	7	ضمان أن يكون لدى كلا الطرفين فهم واضح ومشارك لأهداف الشراكة وتوقعاتها وأدوارها.
مرتفع جدًا		0.516	4.752		متوسط المحور

يتضح من الجدول (6) أنه عند دراسة عبارات محور التحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية تبين أن جميع العبارات جاءت في مستوى الموافقة المرتفع جدًا، وتبين أن هناك مستوى مرتفع جدًا الموافقة حول التحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.752 بانحراف معياري 0.516، وهو ما يجيب عن التساؤل الخامس للدراسة، وعند ترتيب العبارات من حيث درجة الأهمية النسبية (قيمة المتوسط الحسابي الأكبر) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة تبين أن عبارة (الشركات لديها ثقافة تجنب المخاطر وفي ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة التي نواجهها اليوم) هي أكثر العبارات أهمية بقيمة متوسط حسابي 4.844 وانحراف معياري 0.367 وبدرجة موافقة مرتفعة جدًا، بينما عبارة (ضعف الموارد المالية التي يقوم القطاع الخاص بتخصيصها للجمعيات الخيرية) هي أقل العبارات أهمية بمتوسط حسابي 4.667 وانحراف معياري 0.640 وبدرجة موافقة مرتفعة جدًا، ويشير ذلك إلى وعي أفراد عينة الدراسة بضرورة تبني الشركات لثقافة تجنب المخاطر في ظل التحديات الاقتصادية.

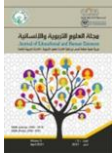
ثانيًا: النتائج المرتبطة بالمقابلة:

1. النتائج المرتبطة بوصف عينة الدراسة:

جدول (7): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا للخصائص الشخصية ن = 10

المتغير	الفئة	العدد	النسبة %
النوع	ذكر	8	80
	أنثى	2	20
العمر	30 إلى أقل من 40 سنة	5	50
	40 إلى أقل من 45 سنة	3	30
	45 سنة فأكثر	2	20
المؤهل العلمي	ثانوي	1	10
	بكالوريوس	4	40
الدور الذي شاركت به في المبادرة	دراسات عليا	5	50
	تسجيل بيانات المستفيدين، والتواصل معهم	1	10
مشرف تدريب	مساعد	3	30
	مستشار	1	10
ممنوعة	ممنوعة	1	10
	الموارد البشرية	1	10
رعاية	رعاية	1	10
	لا يوجد دور محدد	1	10

يتضح من الجدول (7) ما يلي:



- غالبية أفراد عينة الدراسة هم من الذكور بنسبة (80%).
 - غالبية أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم بين 30 إلى أقل من 40 سنة بنسبة (50%).
 - غالبية أفراد عينة الدراسة حاصلون على الدراسات العليا بنسبة (50%)، يليها البكالوريوس بنسبة (40%)، ثم الثانوي بنسبة (10%).
 - شارك أفراد الدراسة في المبادرة بأدوار متعددة، ولكن الدور المتكرر بينهم هو مشرف التدريب، حيث جاءت نسبتهم (30%)، بينما باقي الأدوار بنسبة (10%) ما بين تسجيل بيانات المستفيدين والتواصل معهم، مساعد- مستشار، منسق، الموارد البشرية، ورعاية، و(10%) لم يكن لهم دور محدد.
- 2. النتائج المرتبطة بالإجابة عن أسئلة المقابلة:**

- **ما هي توقعاتك حول تأثير الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية على المجتمع؟**
اتضح من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة اتفاقهم على أن الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية تؤثر على المجتمع من خلال التأهيل والتمكين لسوق العمل، توفير بيئة عمل ومساعدة المستفيدين، نقل عمل المؤسسات من الرعوية للتنموية، بناء مجتمع معرفي قادر على مواجهة التحديات الاقتصادية، تطوير المبادرات والجهود التطوعية الشبابية، بناء بنك معلومات لتوجيه مبادرات المشاركة المجتمعية، تمكين الشباب من أدوات تقصي الحقائق وتحليل المعلومات وتصميم وإعداد المبادرات، وصياغة وتقديم المقترحات لصناع القرار.

- **ما هي متطلبات الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية من وجهة نظرك؟**
اتضح من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة من خلال إجاباتهم أن الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية تتطلب توضيح أوجه التقاطع بينهم والعمل عليها، خلق بيئة عمل عملية وعلمية للمستفيد، توفير التوافق والاحتياج الفعلي للشراكة، إيجاد الأهداف المشتركة وتحقيق التكامل في العمل، تحديد الأهداف والثقة وتوزيع الأدوار بين الأطراف، والالتزام والأمانة.

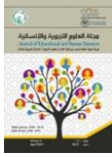
- **ما هو دور الجمعيات الخيرية في تنمية المجتمع من وجهة نظرك؟**
اتضح من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة من خلال إجاباتهم أن دور الجمعيات الخيرية في تنمية المجتمع يتمثل في الانتقال من مرحلة الرعوية إلى التنموية، التمكين الاجتماعي، ربط مكونات المجتمع بعضها مع بعض، تنمية مهارات المجتمع، خلق فرص للمستفيدين، الوصول المباشر لكافة أفراد المجتمع والذين قد يصعب الوصول لهم عن طريق الشركات، التأثير على المؤسسات الأخرى، والقدرة على تحديد احتياجات المجتمع؛ مما يساهم في تحقيقها.

- **ما هي توقعاتك حول العوامل المساهمة في تفعيل الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية؟**

أوضح أفراد عينة الدراسة من خلال إجاباتهم أن أهم العوامل التي تساهم في تفعيل الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية هي الجدية في تفعيل الشراكة، والتواصل المستمر، وضوح الأهداف، والابتعاد عن المصالح الشخصية، السعي نحو تحقيق أهداف رؤية 2030 كونها عاملاً رئيساً ومحركاً لهذه الشراكات، توفير كل ما يحتاجه كل طرف من الآخر، الوعي الكامل لدى القيادات في القطاعات المشاركة بالفرص الموجودة والمحتملة، وجود أهداف مشتركة، ومؤامة البرامج للاحتياجات الحالية والمستقبلية.

- **ما هي مقترحاتك لمواجهة التحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية؟**

اقترح أفراد عينة الدراسة عدد من المقترحات لمواجهة التحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية من وجهة نظرهم، تمثلت في توضيح فاعلية الشراكة، وأثرها المستدام، دراسة الاحتياج بشكل سليم، وضع ضوابط ومتطلبات معينة كشرط أساسي لإبرام الشراكان تساهم في رفع جودتها، التنسيق وتبادل الأدوار بشكل سليم، الوعي الكامل بأهمية المساهمة في تطوير وتمكين المجتمع، توفير الدعم المالي، توفير ورش عمل لعرض نماذج من المبادرات الناجحة وطريقة إدارتها بالكامل، وتوفير برامج تدريب وتطوير للعاملين في القطاع الخيري، توفير التفاهم والتواصل المستمر.



- ما رأيك في أن الشراكة المجتمعية هي بوابة لتحقيق أهداف كلا الأطراف؟
اتفق جميع أفراد عينة الدراسة على أن الشراكة المجتمعية تعتبر بوابة لتحقيق أهداف الأطراق المشاركة.
- ما هي توقعاتك حول تجربة الشراكة الرباعية بين جمعية سكن للتنمية الأسرية وجامعة تبوك وشركة البحر الأحمر الدولية وبلدية أملج؟
اتفقت توقعات أفراد عينة الدراسة حول تجربة الشراكة الرباعية بين جمعية سكن للتنمية الأسرية وجامعة تبوك وشركة البحر الأحمر الدولية وبلدية أملج أنها يمكن أن تحقق استقرارًا أسريًا وماليًا ونفسيًا للأفراد، وتنمية للوطن، واستفادة من القوى البشرية، وزيادة النمو الاقتصادي والازدهار، وتحقيق التمكين الاقتصادي كبداية لمبادرات ومشروعات أكبر ومستدامة تعمل على معالجة الفقر، وأنها تعتبر تجربة ناجحة، ومن أفضل التجارب لشمولية منفعتها على المجتمع وأنها سوق تستمر لسنوات.
- كيف يمكن تشجيع رجال الأعمال والشركات الخاصة من أجل دعم المؤسسات الخيرية؟
أوضح أفراد عينة الدراسة أنه يمكن تشجيع رجال الأعمال والشركات الخاصة من أجل دعم المؤسسات الخيرية من خلال توضيح الأثر المترتب على الفرد والمجتمع من دعم مثل هذه المبادرات، رفع التقارير لمبادرة فعلية نفذتها الجهة واطلاعهم على نتائجها المثمرة بكل شفافية، تكريم رجال الأعمال المشاركين من خلال الأعمال التي تجعلهم يحصلون على امتيازات من جهات حكومية، وجعلهم رعاة للمشروعات المطلوب تنفيذها، وكذلك إبراز وتسويق العمل بطريقة احترافية، وتقديم ملف مصاغ بطريقة محترفة يوضح الجهة وأفرادها وتوجهها وأهدافها والمشروعات التي تم تنفيذها.

المبحث الثالث: النتائج العامة للدراسة

أولاً: النتائج العامة المرتبطة باستمارة الاستبيان:

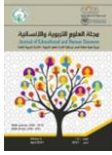
اتضح من خلال الدراسة ارتفاع مستوى تأثير الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية على المجتمع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.698 بانحراف معياري 0.490، وكذلك ارتفاع مستوى الموافقة على متطلبات الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.707 بانحراف معياري 0.477، وارتفاع درجة دور الجمعيات الخيرية في تنمية المجتمع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.704 بانحراف معياري 0.481، وكذلك ارتفاع مستوى الموافقة حول العوامل المساهمة في تفعيل الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.704 بانحراف معياري 0.498، وأيضاً ارتفاع مستوى الموافقة حول التحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.752 بانحراف معياري 0.516.

ثانياً: النتائج العامة المرتبطة بالمقابلة:

اتضح من خلال مراجع وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة المقابلة من العاملين والموظفين في مبادرة التمكين الاقتصادي أن الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية تؤثر على المجتمع من خلال التأهيل والتمكين لسوق العمل، توفير بيئة عمل ومساعدة المستفيدين، نقل عمل المؤسسات من الرعوية للتنموية، بناء مجتمع معرفي قادر على مواجهة التحديات الاقتصادية، تطوير المبادرات والجهود التطوعية الشبابية، وبناء بنك معلومات لتوجيه مبادرات المشاركة المجتمعية، وكذلك تمكين الشباب من أدوات تقصي الحقائق وتحليل المعلومات ومهارة تصميم المبادرات وصياغة وتقديم المقترحات لصناع القرار.

وأن الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية تتطلب توضيح أوجه التقاطع بينهم والعمل عليها، خلق بيئة عمل عملية وعلمية للمستفيد، وجود التوافق والاحتياج الفعلي للشراكة، وجود أهداف مشتركة، وتحقيق التكامل في العمل، وتحديد الأهداف والثقة وتوزيع الأدوار بين الأطراف، والالتزام والأمانة.

وأن دور الجمعيات الخيرية في تنمية المجتمع يتمثل في الانتقال من مرحلة الرعوية الى التنموية، التمكين الاجتماعي، ربط مكونات المجتمع بعضها مع بعض، تنمية مهارات المجتمع، خلق فرص للمستفيدين، الوصول المباشر لكافة أفراد المجتمع والذين قد يصعب الوصول لهم عن طريق الشركات، والتأثير على المؤسسات الأخرى، والقدرة على تحديد احتياجات المجتمع؛ مما يساهم في تحقيقها.



وأن أهم العوامل المساهمة في تفعيل الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية هي الجدية في تفعيل الشراكة، التواصل المستمر، وضوح الأهداف، والابتعاد عن المصالح الشخصية، والسعي لتحقيق أهداف رؤية 2030 كعامل رئيس ومحرك لهذه الشراكات، وتوفير كل ما يحتاجه كل طرف من الآخر، والوعي الكامل لدى القيادات في القطاعات المشاركة بالفرص الموجودة والمحتملة، ووجود أهداف مشتركة، ومؤامة البرامج للاحتياجات الحالية والمستقبلية.

وقد اقترح أفراد عينة الدراسة لمواجهة التحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية القيام بتوضيح فاعلية الشراكة، وأثرها المستدام، ودراسة الاحتياج بشكل سليم، ووضع ضوابط ومتطلبات معينة تساهم في رفع جودة هذه الشراكات تكون شرطاً أساسياً لإبرامها، والتنسيق وتبادل الأدوار بشكل سليم، والوعي الكامل بأهمية المساهمة في تطوير وتمكين المجتمع، وتوفير الدعم المالي، وورش عمل لعرض نماذج من المبادرات الناجحة وطريقة إدارتها بالكامل، وتوفير برامج تدريب وتطوير للعاملين في القطاع الخيري، وتحقيق التفاهم والتواصل المستمر.

كما اتفق جميع أفراد الدراسة على أن الشراكة المجتمعية هي بوابة لتحقيق أهداف جميع الأطراف. وقد تبين أن تجربة الشراكة الرباعية بين جمعية سكن للتنمية الأسرية وجامعة تبوك وشركة البحر الأحمر الدولية وبلدية أملج يمكن أن تحقق استقرار أسري ومالي ونفسي للأفراد، وتنمية للوطن، والاستفادة من القوى البشرية، بالإضافة إلى زيادة النمو الاقتصادي والازدهار وتحقيق التمكين الاقتصادي، كبدائية لمشروعات ومبادرات أكبر ومستدامة لمعالجة الفقر والتهمة، حيث تعتبر تجربة ناجحة ومن أفضل التجارب لشمولية منفعتها على المجتمع وأنها سوف تستمر لسنوات.

كما يمكن تشجيع رجال الأعمال والشركات الخاصة من أجل دعم المؤسسات الخيرية من خلال توضيح الأثر المترتب على الفرد والمجتمع من دعم مثل هذه المبادرات، ورفع التقارير لمبادرة فعلية نفذتها الجهة واطلاعهم على نتائجها المثمرة بكل شفافية، وتكريم رجال الأعمال المشاركين من خلال أعمالهم التي تجعلهم يحصلون على امتيازات من جهات حكومية، وجعلهم رعاة للمشروعات المطلوب تنفيذها، وإبراز وتسويق العمل بطريقة احترافية، وتقديم ملف مصاغ بطريقة محترفة يوضح الجهة وأفرادها وتوجهها وأهدافها والمشروعات التي تم تنفيذها.

وعلى ذلك توصي الدراسة بالتوصيات الآتية:

- إجراء بحوث ودراسات لتوثيق تجارب ناجحة لمبادرات مماثلة.
- إبرام مبادرات أخرى بين جمعية سكن للتنمية الأسرية ومؤسسات أخرى لتحقيق أهداف مجتمعية مختلفة.
- دراسة رأي المجتمع حول فاعلية المبادرات والشراكات التي تتم بين الجمعيات الخيرية ومؤسسات المجتمع.

المراجع

1. الأحمد، هند محمد عبد الله. (2020). تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء. *مجلة العلوم التربوية*، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (4)، 429-514.
2. بدحي، نوال قاسم. (2021). أهمية الشراكة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة. *مجلة جامع البيضاء*، (2)، 240-254.
3. البريري، أحمد محمد حسن. (٢٠١٢). تطوع الشباب في الجمعيات الأهلية وعلاقته بتدعيم المهارات المدنية كآلية للتمكين السياسي من منظور تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية: دراسة وصفية أجريت على عينة من الشباب المتطوع ببعض الجمعيات الأهلية بمحافظة أسبوط. *المؤتمر الدولي الخامس والعشرون: مستقبل الخدمة الاجتماعية في ظل الدولة المدنية الحديثة*، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٠، 4275-4378.
4. بومحروق، مفيد. (2017). *الشراكة الأوروبية المتوسطية -دراسة حالة الشراكة الأورو جزائرية-*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر.
5. تمكين الشباب. المنصة الوطنية الموحدة. راجع

<https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/careaboutyou/youth!/ut/p/z1>



6. الدلامي، مهنا بن عبد الله؛ وجاد، صلاح سامي. (2017). الشراكة المجتمعية في الجامعات السعودية (المعايير العالمية، الآليات، استراتيجيات التعليم، والتجارب). ورشة عمل (دعم الشراكة المجتمعية والتنمية المستدامة لأنشطة التقييس) بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين "مركز المواصفات والمقاييس"، 14-15/2/2017م.
7. الدويش، آلاء؛ والمزيد، عثمان. (2020). تحديات المنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية كيفية الاستفادة من التجارب العالمية. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
8. الزيايدي، داليا عادل رمضان. (2020). دور التمكين الاقتصادي للشباب في الحد من الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية: دراسة ميدانية. *المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية*، 3، 99-132.
9. السند، حصة عبد الرحمن. (2017). رؤية مستقبلية لتفعيل دور الجمعيات الخيرية في تعزيز الانتماء الوطني للمستفيدين. *المجلة العربية للدراسات الأمنية*، 33(72)، 177-213.
10. الشريف، نهى بنت علي بن محمد؛ ومصطفى، جمال مصطفى محمد. (2020). دور الجامعات السعودية الأهلية في تعزيز الشراكة المجتمعية في ضوء أهداف التربية الإسلامية: دراسة ميدانية. *أبحاث المؤتمر الدولي السادس: الشراكة المجتمعية وتطوير التعليم - دراسات وتجارب، كلية التربية للبنين بالقاهرة، جامعة الأزهر*، 3، 78-129.
11. الشهراني، فيصل محمد عبد الله. (2022). استراتيجية مقترحة لتطوير إدارة برامج الشراكة المجتمعية في الجامعات السعودية في ضوء نموذج الإدارة الاستراتيجية للبرنامج. *مجلة التربية، جامعة الأزهر*، 2(195)، 235-283.
12. عبد الحسيب، جمال رجب محمد. (2017). رؤية تربوية مقترحة لتفعيل عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية للشراكة المجتمعية في ضوء بعض النماذج العالمية. *مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر*، 3(175)، 775-831.
13. عبد ربه، مجدي محمد مصطفى. (2014). التحديات الإدارية التي تواجه الجمعيات الخيرية وسبل مواجهتها "دراسة تطبيقية على عينة من الجمعيات الخيرية في سلطنة عمان". *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس*، 2(5)، 21-49.
14. عوض، شريف محمد. (2019). دور جمعيات رجال الأعمال في التمكين الاقتصادي للشباب من فرص العمل: دراسة ميدانية على عينة من المستفيدين من مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية. *مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة*، 79، 1، 11-99.
15. الغامدي، عبد العزيز بن محمد. (2018). درجة أهمية الشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030. *المجلة التربوية، جامعة سوهاج*، 53(53)، 413-443.
16. غربي، محمد؛ وقلواز، إبراهيم. (2016). النظرية البنائية الوظيفية - نحو رؤية جديدة لتفسير الظاهرة الاجتماعية. *مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي*، 4(4)، 181-198.
17. فرص الشراكة بين القطاع غير الربحي وبرنامج التحول الوطني لتعزيز رؤية المملكة 2030.
18. قاشي، خالد؛ وسعدي، رندة. (2018). الشراكة الاستراتيجية وسيلة لضمان الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية. *الملتقى الأول حول "عصرنة قطاع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية البديل الاقتصادي لقطاع المحروقات"*، 5-6 مارس.
19. القضيبني، فوزية بنت محمد. (2021). واقع تطبيق الشراكة المجتمعية بين جامعة القصيم ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، *مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس*، 2(27)، 17-74.
20. كشرود، شهيناز؛ ومرزوقي، عمر. (2019). التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية: حق إنساني ورهان تنموي. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصاد، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أوق أخموك لتامنغست - معهد الحقوق والعلوم السياسية*، 8(1)، 490-513.
21. معاري، ضحى فايز. (2018). الشراكة المجتمعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الفلسطيني. *المؤتمر الأول لكلية الاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم الإنسانية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس*.
22. مقدم، زينب؛ وكيلاوي، هوارية. (2015). *إتجاه الشباب الجامعي نحو العمل التطوعي "دراسة ميدانية*



- لبعض الجمعيات بولاية أدرار". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية أدرار – الجزائر.
23. الموزان، أمل بنت علي بن سعد. (2023). الشراكة المجتمعية للجامعات في العصر الرقمي ودورها في تنمية مهارات محو الأمية الرقمية ودعم التعلم المستمر. دراسة تحليلية وتصوير مقترح. مجلة الفتح للبحوث التربوية والنفسية، 26(1)، 195-236.
24. نبيل، مروة أحمد. (2018). فاعلية برنامج التمكين الاقتصادي للشباب لمشاركته في تنمية المجتمع الريفي. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 32(1)، 345-394.
25. الهجلة، يوسف مسعد. (2022). مفهوم الشراكة المجتمعية والمساندة الاجتماعية في مجال الرعاية. مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، 72(1)، 1-20.
26. اليوسف، صالح بن عبد الله. (2018). الشراكات الاستراتيجية ودورها في تحقيق أهداف وخطط جمعيات ومؤسسات رعاية الأيتام ومعالجة فجوتها. المؤتمر العالمي الثاني لرعاية الأيتام 2018م، البحرين، 2018/12/12.
27. Golla, A., Malhotra A., Nanda, P. & Mehra, R. (2011). Understanding and Measuring Women's Economic Empowerment: Definition, Framework and Indicators. Washington: *International Center for Research on Women*.